الجوابات المفيدة
في المسائل العديدة

تأليف العلامة

عبدالرحمن حسين شايم

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

حقوق الطبع محوفظة

للمؤلف

تم الصف والتحقيق بمركز الهدى للدراسات

صعدة - هجرة فللة ص ب/٩١٠٢٥

يطلب من مكتبة الفلاح - صعدة - ضحيان - الشارع العام

ت/ ٥٣٠٧٥٣ ص ب/٩١٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي رب زدني علماً

مُقَدِّمَة

الحمدُ للّهِ، نحمد اللَّهَ ونستعينه، ونستهدي اللَّهَ الهدى، ونعوذ بـه مـن الضلالـة والردى، ونؤمن به ونتوكل عليه.

وأشهد أنَّ لاإلـــه إلاَّهـوَ تـنـزه عـن مشـابهة المخلوقيـن، وتقـدَّس عمـا يقولـه المبطلون، وللّهِ الأسماءُ الحسنى وله المثل الأعلى.

وأشهد أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ، أرسَلهُ بالهُدَى ودين الحـق ليهلـك مـن هلـك عن بيِّنَة ويحيى من حي عن بينة، فبلّغ الرّسالة وأدَّى الأمانةَ ونصحَ الأمَّـة وبشّـر وحذَّر وأنذَر وعبدَ ربَّه حتى أتاه اليقين صلى الله عليه وعلى آله هداة المهتدين، وأمان هذه الأمة إلى يوم الدين.

وبعـد:

فإنها وردت أسئلة من طالب للنجـاة يطلـب كشـف غياهبهـا ويسـتمد إيضـاح مشكلها، على أنها بحمد الله نيِّرة الدلائـل مكشـوفة للمسـؤل والسـائل، ومـا أحسب أن السائل ممن يستشكلها وإنما ذلك مـن بـاب: كـم عـارفٍ بالشـيء وهو يسأل، فتصديت للجواب راجياً للثواب، وإن لم أكن من رجال هذا الشأن ولا من فرسان ذلك الميدان، ولكن من قُدِرَ عليه رزقـه فلينفـق ممـا آتـاه اللـه، وهذا حين الشروع في ذلك نسأل الله الإعانة على سلوك تلك المسـالك، وقـد

صدَّر السائل سؤالاته بأبيات ضمَّنها المسائل التي يُريد كشفها وبيانها، وقد رأيت عدم زبر ذلك تخفيفاً.

وهذا جوابُ ذلك إجمالاً، والتفصيل بعد ذلك نثراً:-

ياطالباً للكشف والتبيين ... إنصت وخذ ماحررته يميني
وخذ الأدلةَ عن خبيرٍ عالمٍ ... يغنيك عن وهم وعن تظنين
خذمن نفائس علم آلِ محمدٍ ... قولاًيزيل غشاء كل مهين
دع من يقول بعنصر وبعلة ... من فلسفي ملحدٍ ملعون
والعلم عندي سابق لاسائق ... بأدلة تغني عن التخمين
أقضي بأفعال العباد بأنَّها ... منهم وليس الجبر يوماً ديني
وكذاك رؤيته محال فاستمع ... مِنّي أدلتها على ترصين
والإستوى التأويل فيه واقع ... بأدلة تأتيك بالتفنين
وكذلك الإيدي مجاز يا أخي ... فخذ الحقيقة من مجاز يقني
ومسائل الارض التي قلتم بها ... هي سهلة في بال كل فطين
إذ لم نكلَف علمها في سنة الـ ... مختار أو في المحكم المكنون
وتقحم الأخطار أمر هائل ... والحق أبلج ليس بالمظنون
وخذ الجواب مفصلاً نثراً على ... هذي المسائل صيغ بالتحسين

خلاصة المسائل

وخلاصة المسائل هي:

الأولى: هل للعناصر تأثير في تكوين الأشياء أم لا؟

الثانية: هل علم الله سابق؟ وإذا كان كذلك فهل هوسائق، وموجب لحصول معلومه؟

الثالثة: هل فعل الإنسان منه؟ أو منه ومن غيره؟

الرابعة: هل يُرى الله سبحانه وتعالى بالأبصار؟

الخامسة: الإستواء المذكور في القرآن ﴿**الرحمنُ عَلى العَرشِ استوى**﴾[1] ما المراد به؟

السادسة: ماورد في القرآن الكريم من ذكر الوجه، والعين، واليد، هل هو على ظاهره؟ أم له تأويل؟

السابعة: هل الأرض كروية أم مسطحة؟

***

(١) ٥ طـه

أمَّا الجواب عن المسألة الأولى، وهي مسألة العناصر:

فنقول: أنَّ مفردها عنصر، قال في لسان العرب لإبن منظور العنصروالعنصرالأصل قال:

تمهجروا وَأَيُّمَا تمهجرٍ وهم بنو العبد اللئيم العنصر

والعنصر الدَّاهية، والعنصر الهمَّة، والحاجة قال:

ألاَ راح بالرهن الخليط فهجروا ولم يقض من بين العشيات عنصر

ومنه الحديث يرجع كل شيءٍ إلى أصله، إنتهى بتلخيص.

إذا عرفت أنّ العنصر هوأصل الشيء فاعلم أنه لم يقع إختلاف بين خير القرون من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ بل دانوا بأنّ العالم وهوماسوى الله تعالى محدث، وأن الله اخترعه من العدم، ولاتأثير لعنصر ولاعلة، ولامادة، ولاطبع، ولم يعرفوا شيئاً من هذه، لاالطبع ولا المادة ولاغيرها، بل لم يحدث الخلاف إلابعد أنْ دخلت عليهم الفلسفة، وتُرجمت كتبها في العصر العباسي، فهي دخيلة على الإسلام والمسلمين، وتفصيل المذاهب والأقوال يؤدي إلى الإسهاب والإطناب، وقدحكى علماء الأصول تلك الأقوال واستوفوا الردود عليها بمالامزيد عليه.

وخلاصة القول: أنّه لاتأثير في إيجاد العالم إلاَّللصانع المختار، وهوالله جَلَّ جَلَالُهُ، وهوالذي أوجده واخترعه من العدم، لإنَّ العنصر الذي هوأصل الشيء، إنْ كان موجوداً قبل أن يُوجد الله الشيءَ الذي العنصرأصله فلامعنى للإيجاد، لإنه موجودٌ قبل أن يوجده اللَّهَ، وتحصيل الحاصل

محال، ويعود السؤال، فإمَّا أن يكون ذلك العنصر قديماً لـزم أن يكـون مـع الله قدماء، أويكون محدثاً، فلابد له من محدث، وأيضـاً فإنـه قـد صـح أنَّ العالم متغير، ومتحرك، وساكن، بعد أن لم يكـن، وكـل مـاهذا شـأنه فهـو محدث، على أنَّ هذا المقال المسئول عنه لايعقل، وقد قـالت المطرفيـة أنَّ الأصولَ الأربعة التي هي: الهواء، والماء، والأرض، والنار،محدثة أوجدهـا الله تعالى، لكنهم زعموا أنَّ التأثير في الفروع لهـذه الأصـول، وهـذا مقـال باطل للأدلة القاطعة أنه لاتأثير إلاَّللفاعل المختار،والعنصـر، وهـذه الأصـول غيرحيّة ولاقادرة ،ولاتأثير إلاَّ للحي القادر.

واعلم أنَّ الأدلة التي استدل بها علمائنا على إبطال تأثير الطبع، وتـأثير العلـة أوالنجوم عند القائل بها، أو العقول العشرة عند القائل بها، يصـح أن يكـون هنا دليلاً لإبطال تأثير العنصر، أوالأصول علـى قـول المطرفيـة، لأن المـورد واحد، وإن اختلفت العبارات وفي هـذا القـدر كفايـة، ومـن أحـب التوسـع رجع إلى كتب الأصول المبسوطة، والله الموفق والهادي.

***

وأما الجواب عن المسألة الثانية:(وهي مسألة عالم)

فـأقول: إعلـم وفقنـا اللـه وسـدّدنا أنَّ مسـائل الصفـات قـد اختلـف فيهـا الموحـدون مـع إجمـاعهم أن اللـه تعـالى يوصـف بأنـه عـالم وقـادر وحـي وموجود، إلى آخر الصفات وإنَّما الخلاف هل هـي زائـدةٌ علـى الـذات؟ أمْ هي معاني؟ أم صفاته سبحانه ذاته؟ أووَاجبةٌ لِذاته؟ مـع أنَّ الصفـات تنقسـم إلى قسـمين:صفـة ذات، وصفـة فعـل ،وتنقسـم أيضـاً إلـى صفـات إثبـات،

وصفات نفي، ومسألة عالم التي نحن بصددذكرها هي صفة ذات، وهي أيضاً، من صفات الإثبات، والمختار أنَّ صفاته سبحانه ذاتـه، وهـورأي أئمتنا صلوات الله عليهم لأنَّ الصفة والوصف هو المعنـى القـائم بالجسـم كالعلم القائم بالإنسان، ولمَّا كان هذا مستحيلاً فـي حقـه تعـالى لإستحالة كونه حالاًأومحلولاً، لأنهـا تقتضـي الجسـمية وهوليـس بجسـم ولاعـرض، ولوكانت زائدة على الذات أومعنى غير الذات لكانت غير الله، ولزم قدمهـا فيتعدد القدماء وذلك باطل، أوحدوثها ولزم التعطيل، وقد قال بعض علمـاء ألآل عليهم السلام في الصفات: نفاها قومٌ فعطَّلوا،وأثبتها آخرون فجسموا، وخرجـوا إلـى ضـربٍ مـن التشـبيه، والتكييـف، والفصـل سـلوك الطريـق الوسطى، فدين الله بين المقصر والغالي.

والكلام في الصفة فرع على الكلام في الذات، فإذا كـان المعلـوم أنَّ إثباتـه تعالى إثبات وجود لاإثبات كيفيـة، فكذلـك إثبـات صفاتـه، إنمـاهو إثبـات وجود لاتحديد ولاتكييف. أ هـ. وهوكلام نفيس.

وفي توحيد زين العابدين عليه السلام: فأسماؤه تعبير وأفعاله تفهيم . اهـ.

وقد قال تعالى:﴿**ليسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ**﴾ [1].

ونقول: أنَّ عِلم الله تعالى سـابق للمعلومـات، غـير سـائق لهـا، ولاموجـبٌ لحصولها، ولاموجب للتمكين منها، ولوكان كذلـك لبطلـت الحكمـة مـن إرسال الرسل، وإنزال الكتب، ولبطل الأمرُوالنهي، ولمَاكـان العبـد مختـاراً

---

١) ١١ الشورى.

في أفعاله، ولوكان كذلك لبطلَ الثواب، والعقاب ،لأنه يكون التأثير في أفعال العباد لغير الفاعل منهم.

قال في الأساس وشرحه: قالوا ـ أي المجبرة جميعاً ـ سبق في علم الله أنَّ العاصي يفعل المعصية، فكيف يتمكن من ترك المعصية مع ذلك؟.

وقالوا: قد رُويَ (أنّهُ يُكتبُ في جبينه مؤمنٌ، أوكافرٌ، وشقيٌ، أوسعيدٌ).

قلنا: عِلمُ الله تعالى بعصيان العبد، وطاعته،لاتأثير له في فعل الطاعة أو المعصية، لأنّه سابق لهما غيرسائق.

فما اختاره العبدُ، من فعل الطاعة، أو المعصية علمه الله تعالى منه قبل حصوله، بل قبل حصول العبد وحدوثه، ولاتأثير لعلمه تعالى في حدوث الفعل البتة، فلم يناف علم الله سبحانه وتعالى بمايفعله العبد، تَمَكُّنُ العاصي من الفعل والترك، فانْ فَعَلَ العبد الطاعة علمها الله سبحانه منه قبل أن يفعلها، وكذلك المعصية، فعلمه تعالى مشروطٌ بإختيار العبد للفعل أو إكراهه عليه، إلى أنْ قال قالوا: لوكانَ يقدرُ الكافرَ على الإيمان لكشف عن الجهل في حق الله تعالى لوفعل الكافر الإيمان لإنه لم يكن معلوماً لله تعالى، والله يتعالى عن ذلك، أي عن الجهل.

قلنا: الله سبحانه عالم بالكفر من الكافر وشرطه، وهو إختياره، أي إختيار العبد للإيمان كذلك أي مع التمكن من فعله وتركه، فَاللهُ سبحانه عالم بالأمرين معاً وشرطهما، وهوإختيار العبد وتمكنه من فعل مايفعله منهما وتركه، فلم يكشف وقوع الإيمان من الكافر لوقدَّرنا وقوعه عن الجهل في حقه تعالى لعلمه سبحانه بالأمرين وشرطهماكماذكرنا، كعدم أي كعلمه

عدم اطلاع النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم على أهل الكهف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن، حيث يقول:

﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبَاً﴾ [1] فإنّه ـ أي علم سبحانه ـ بعدم إطّلاع النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم على أهل الكهف، لم يكشف عن الجهل في حقه تعالى، بالإطلاع المفروض لوحصل من النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم لأنه عالم بذلك بعد أن علم عدم إطلاع النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم فقدعلم الأمرين معاً وهما عدم الإطلاع والإطلاع المفروض المقدر لوحصل شرطه بدليل ماذكره تعالى، من أنّه لو اطّلع عليهم لولى منهم فراراً ولَمُلئَ منهم رعباً كما اخبر الله تعالى، لأنه لولم يعلم لمَاصح أن يقول:﴿ **لوليت منهم فراراً وَلَمُلِئتَ منهم رُعباً**﴾ فهو تعالى عالم بالأمرين وشرطهما، وهذا نص صريح فيماقلنا به، وثبت أنَّ علمه تعالى بكفر الكافر لم يكشف عن الجهل في حقه تعالى لو آمن، لأنه لايكشف عن الجهل في حقه إلاَّحيث كان تعالى لايعلم إلا أحدهما، إمَّا الإيمان في حق المؤمن وإمَّا الكفر في حق الكافر .إهـ.

وقد أوسع **الإمام المنصور بالله** عليه السلام الكلام في هذه المسألة في شرح حديث ((فيؤمر بأربع كلمات، فيكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد))... إلخ الحديث .

---

(١) ١٨ الكهف.

قال عليه السلام: فإن أراد ذلك فهو باطل لما قدمنا أنَّ العلم لايؤثر في المعلوم، وإنَّما يتعلق على ماهو به، **قلت**: قوله فإن أراد ذلك هو عليه السلام في معرض الردعلى بعض المخالفين.

قال عليه السلام: والدليل على ذلك وجوه: منها أن العلم كالرؤية في هذا الباب، فإن الرائي إذا رأى الشيءَ، يرى الشيء على ماهو به، وكذلك العلم، فكما أنَّ الرؤية لاتوجب المرئي ولاتسوق الرائي إلى حصول الشيء لأجل الرؤية، فكذلك العلم، إلى أن قال وأيضاً فلوكان العلم موجباً للمعلوم وقد يشترك العالمون بالعلم فتكون علومهم موجبة لوجوده، ويكون مضافاً إلى جميعهم، لأن الموجبات لاتختلف إيجابها بالفاعلين، وإلاَّجاز أنْ يتحرك الجسم بحركة وسكون من زيدٍ وعمر إلخ.

نقلته من مفتاح السعادة لعلامة العصر مولانا : **علي بن محمد العجري** ـ رحمه الله ـ وفي هذا القدر كفاية والله الموفق والهادي.

***

فائدة لها تعلق بماسبق

إعلم أنّ المراد بقول أئمتنا عليهم السلام أن صفات الله تعالى هي ذاته أنه قادر عالم بذاته وحي بذاته لابأمر زائد على الذات، ذكره في الأساس وشرحه .أهـ.

وأمَّا الجواب عن مسألة أفعال العباد: فأقول وبالله التوفيق: إعلم أن البحث في هذه المسألة يحتاج إلي إيضاح وتبيين، وسيكون ذلك في ثلاث مقدمات وفوائد، بعد ذكر المقدمات لها تعلق بالمسألة.

أمَّا المقدمات : (فالأولى): في الكلام علي حقيقة العدل، **(والثانية)**: في بيان وإيضاح كون الله تعالى عدلاً، **(والثالثة)**: في كون أفعال العباد منهم.

أمَّا المقدمة (الأولى): فاعلم أنَّ العدل له معنيان: لغوي، واصطلاحي:

أمَّا اللغوي: فهو يطلق على المثل، يقال هذا عدل وهذا أي مساوٍ له في القدر، قال الله تعالى: ﴿**أوعدلُ ذَلِكَ صِياماً**﴾ [1] ويطلق على الإنصاف، ويطلق على الجور، فهو من اسماء الأضداد، ويوصف به الفاعل مبالغة اذا كثر منه فعل العدل، فيقال فلان عدل .

وأمَّا في الإصطلاح: فهو عند الفقهاء: من أتى بالواجبات، واجتنب المقبَّحات.

---

(١) ٩٥ المائدة.

أمَّا المتكلمون: فاختلفوا في حده، فقالوا انَّه قد يُراد به الفعل، وقد يُراد به الفاعل، وقد يُراد به هذا العلم الذي يبحث فيه عن تنزيه الله تعالى، فإذا أُريد به الفعل فقال قاضي القضاه هو كل فعل حسن يفعله الفاعل لينتفع به الغير، أوليضره، واعترض بترك الظلم، فإنه عدل،وليس بفعل، فليس الحد بجامع، ويمكن أنْ يُجَاب بأنَّ التروك أفعالٌ عنده.

وقال السيد مانكديم عليه السلام : هو توفير حق الغير، وإستيفاءُ الحق منه، **قيل** ليس بجامعٍ، لخروج ترك الظلم منه.

وقال المهدي عليه السلام : هو كل فعل، أوترك حسن، وأُوردَ عليه إيرادات.

وقال الجمهور: هو إنصاف الغير، بفعل ما يجب له، أويستحق عليه، وبترك مالايستحق عليه مع القدرة، حكى هذا القرشي في المنهاج، وأحترزبقوله: مع القدرة، عن الضعيف إذا ترك ظلم القوي، لعدم قدرته على ذلك، فإنه لايسمى عدلاً،وأراد بالقدرة الإختيار، وهذا الحد مبني على وجوب بعض الأفعال على الله تعالى، وليس بسديد،والأحسن أن يقال: هوتوفير حق الغير وإستيفاء الحق منه وترك مالايستحق عليه وهذا الحد أفاده مولانا في مفتاح السعادة وهوسالم عن الإيرادات، وأمَّااذاأُريدَ به الفاعل، **فقال المهدي** عليه السلام : هومن لايفعل القبيح، ولايخل بالواجب، وأفعاله كلها حسنة، قال عليه السلام :والأولى الإقتصار على القيدين الأولين ليعم الباري وغيره. أهـ.

وحدَّه في الأساس **بقول الوصي** عليه السلام: (العدل ألاَّ تتهمه).

المقدمة الثانية: في بيان كونه تعالى عدلاً

إعلم: أنَّ أئمةَ العترة عليهِم السّلام، وسائر العدلية، يذهبون إلى أنَّ الله تعالى عدل، حكيم.

قال القرشي ولم يسمع عن أحدٍ من أهل الجبر هذا القول، ولاذكرت هذه المسألة في كتبهم الكلامية،وإنْ كانوا لوسُئِلوا عن ذلك لمَا وسعهم إنكاره، إلاَّ أنهم قد وافقوا في المنع من إطلاق القول بأنه ظالم فاعل للقبيح، وأثبتوا المعنى فأضافوا إليه كل قبيح، والذي حكاه **المهدي والإمام يحيى عليهما السّلام:** أنَّه لاخلاف بين الأمة في أنه يوصف الباري سبحانه وتعالى بأنَّه عدل حكيم.

قال الإمام المهدي عليه السلام : لكن اختلفوا في معنى وصفه بذلك، فالعدلية يفسرونه بما تقدم، من أنه لايفعل القبيح... الخ.

أمَّا المجبرة فإنَّما يريدون أنَّ أفعاله لاتوصف بالقبح، لإنَّ القبيح إنَّما يقبح للنهي،ويكون فاعله مملوكاً،والباري ليس كذلك، بل له أن يتصرف في ملكهِ كيف يشاء .

قلت:ومِنْ هنا تعرف أهمية مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وأنَّهما أصل مسائل العدل، فإنَّ الجبرية لمَّا أبطلوه دخلوا في هذه المهالك .

وأعلم أن الجبرية كما قال **الإمام يحيى** عليه السلام انهم وإنْ وافقونا لفظاً في وصف الباري بالحكمة والعدل، فهم يخالفونا في المعنى، فيقولون بإنَّ جميع القبائح من فعل الله تعالى الله عن ذلك .

قال الإمام عزالدين عليه السلام: لكنهم وإن أضافوها إلى الله تعالى، فهم لايطلقون القول بأنه يفعل القبيح، لأنها غير قبيحة عندهم، بناءً على أصلهم في نفي القبح العقلي.

تنبيه: القائل بأنه تعالى يفعل القبائح ليس بعدلي، فمَنْ أضاف أفعال العباد إلى الله تعالى لم يكن قائلاً بالعدل، ولاينفعه القول به لفظاً، لإنَّا متعبدون باعتقاد العدل، ونفي القبح.

إذا عرفت هذا فلنشر إلى بعض الأدلة العقلية والنقلية على أنَّ الله تعالى لايفعل القبيح.

الدلالة الأولى: ماذكره أبو الحسين البصري وهو أنَّ القادر لايفعل الفعل إلاَّلداع، والدّاعي الى فعل القبيح ليس إلاَّجهل الفاعل بقبحه، أو جهله بغنائه عنه، أو حاجته اليه، أو شهوته له، وهذه الأمور كلها مستحيلة في حق الله تعالى، فلاجرم استحال منه تعالى فعل القبيح.

قال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام: وحاصله أنه تعالى قد فُقِدَ داعيه، وخلص صارفه عن الفعل، وكل من فقد داعيه وخلص صارفه فانه لايفعله.

قال: وإنَّما قلنا أنَّه قد فُقِد داعيه الى القبيح، وخلص صارفه، لإنَّه إمَّا أنْ يكونَ داعي حاجة أوداعي حكمة، ألأول باطل لإستحالة المضار والمنافع عليه ،والثاني أيضاًباطل لإنَّ ذلك مترتب على كون الفعل حسن،وأمَّا خلوص صارفه فظاهر لإنه تعالى إذاكان عالماًبقبحه وعالماً بانه غني لايحتاج الى شئ فقد خلص صارفه، وإنَّما قلنا أنَّ من فقد داعيه وخلص صارفه عن الفعل فإنه لايفعله، فلأنه لو وقع والحال هذه، لبطل وقوعه على

حسب الداعي، وخرج عن كونه مقدوراً له، لأنَّ حقيقة الفعل ليس إلاَّوقوعه على حسب الداعي.إهـ .

وقد استدل بهذا الدليل على التقرير الذي قرره الإمام عليه السلام مِنْ فقد الداعي، أبو الهذيل وأبو إسحاق بن عياش وأورده الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام: بنحو ما ذكره أبو الحسين رلفظه: والعقل يحكم ويشهد على أنه لايفعل القبيح إلاَّمن جهل قبحه، وأحتاج الى فعل القبيح لشهوة داعية، أوغضب مؤذ، أو طمع فيما لايجوز، أوسفاهة أوسخف رأي، أواستماع مشورة مضلٍ جاهل، فمن كان به بعض هذه الصفات لم يؤمن منه فعل القبيح، أو الرضا به، أو الأمر به.أهـ .

والمعلوم أن فاعل القبيح لايفعله إلاَّ لأحد هذه الوجوه، وهي الداعي للفعل، والمعلوم استحالتها على ذي الجلال سبحانه وتعالى، فثبت بهذا الدليل العقلي أنَّ الله تعالى لايفعلُ القبيح، ولايأمر به، ولايرضاه.

الدلالة الثانية: أنَّه تعالى قد تمدح بنفي الظلم عن نفسه، فلو فعله لم يكن للتمدح بنفيه عن نفسه فائدة، ولاوجه، وهذه الحجة ردً على المجبرة، لإنَّه اذا كان وقوعه منه لايوجب القبح كان كالعدل سواء، والعدل لايحسن التمدح بنفيه.

الدلالة الثالثة: أنَّ العقول مفطورة على تنزيه من اختص بصفة كمال على الجواز، فكيف من اختص بصفات الكمال على الوجوب؟

الدلالة الرابعة :أنَّ الله تعالى عالم بقبح القبيح وغنى عنه، وعالم بغناه عنه، وإذا كان كذلك فإنَّه لايفعل القبيح قياساً على الشاهد، فإنَّ المعلوم ضرورة

فى الشاهد أنْ من كان عالماً بقبح القبيح وغنياً عن فعله، وعالماً باستغناه عنه فانه لايفعله، ولاعلة لكونه لايفعله، إلاَّاجتماع هذه الأوصاف.

قال الإمام احمد بن سليمان عليه السلام في تحقيق معنى هذه الدلالة: الدليل على أنه تعالى منزه عن هذه الصفات التى توجب النقص من طريق العقل، أنه قد ثبت أنَّ الله عالم لنفسه، قادر حكيم غنى، وثبت أن العالم القادر الحكيم الغنى لايفعل القبيح ولايرضاه ولايأمر به، والعقل يشهد أنَّ فعل القبيح قبيح، وأنَّ من أمرَ به أو رضى بفعله يكون كمن فعل القبيح، ثم **قال** عليه السلام :فاذا كان فعل القبيح يقبح بالعبد الجاهل المحتاج الضعيف، فكيف لايقبح من العالم الحكيم القادر!!، فوجب أن يكون القديم تعالى مُنزَّهاً متعالياً عن فعل القبيح، لإنَّه تعالى عالم بقبح القبيح، وغير محتاج إليه لالجر نفع اليه، ولالدفع ضرر عنه تعالى، ولاَلِسخفِ رأى، ولاطمع فيما ليس له، ولالمشورةِ مُضل أو جاهل، فلمَّا كان مُنَزهاً عن فعل القبيح، وكان الظلم والجور والكذب وخلف الوعد والوعيد وفعل الفواحش وجميع المنكرات قبيحاً والرضا به، والامر به، قبيح، عُلِمَ أنَّ الله لايفعل شيئاً من ذلك، ولايرضى به ولايأمر به، ولو فعل ذلك لدخل عليه النقص والذم أكثر مما يدخل على العبد،لإنَّه عالمٌ لِذاته، وقادر لذاته، والعبد جاهل محتاج، فكان ذم العبد أقل لجهله وحاجته... الخ .

وقد صرح الإمام عزالدين عليه السلام **بهذا فقال:** (إعلم أنَّ هذا الدليل هو المعتمد فى كتب الأصحاب، والمتداول فى السنتهم، وهو بطريقة القياس، لكن هذا يسمى قياس الأولى، لوجود العلة فى الغائب أقوى مما فى الشاهد، فيكون قطعياً). ذكره عليه السلام فى المعراج.

ولمَّا كانت هذه الحجة شَجَى فى حلوق المجبرة، وقذا فى عيونهم، شنّوا عليها الغارات، وأوردوا ما أمكنهم من الإعتراضات، وقد أجاب رجال العدل وفحولهم على تلك الإعتراضات، ونَقل ذلك يؤدى الى الإسهاب، فمن أحب الإطلاع على ذلك فليطلبه من مضانه، وقد جمع الكثير من ذلك (كتاب مفتاح السعاده) لمولانا خاتمة المحققين علامة العصر **على بن محمد العجري** رحمه الله.اهـ.

***

أمَّا المقدمة الثالثة

وهى فى بيان كون أفعال العباد منهم

فهى تحتوى على مباحث:

الأول: فى ذكر الخلاف، **والثانى**: فى بيان أدلة اهل العدل، **والثالث**: فى بعض لوازم تلزم الخصم على ماذهب اليه، ونتبع ذلك بفوائد عوائد تتعلق بالمسألة .

المبحث الأول
في ذكر الخلاف

نقول: اتفق العقلاء أنَّ أفعالنا بنا تَعلق، والعلم بذلك ضروي، وأتفق المسلمون أنَّ لها بالباري جَلَّ جَلَالُهُ تعلقاً، ثم اختلفوا فى تفاصيل ذلك، فالذى عليه أهل البيت عليهم السلام وسائر الزيديه والمعتزلة والقطعية من الإمامية والخوارج وأكثر الفرق أنَّا المُحدِثُونَ لأفعالنا، حسنها وقبيحها، وأنها غير مخلوقة فينا، وهذا معنى تعلقها بنا، ومعنى تعلقها بالباري سبحانه أنَّه أقدرنا عليها، أي خلق فينا قدرة يصح تأثيرها في إيجاد أفعالنا،أوجعلنا على صفة تؤثر في ذلك على حسب الخلاف، وذلك أنَّ بعضهم يجعل القدرة معنى، وبعضهم يجعلها نفس الصحة، وبعضهم يجعلها إعتدال المزاج، والأخيران هما المرادان بقوله أوجعلنا علىصفة تؤثر فى ذلك، وخالف فى ذلك المجبرة جميعاً، فقالوا هي من الله، ثم اختلفوا، فقال جهم بن صفوان وأصحابه لاتعلق لها بنا أصلاً، لاكسباً ولا إحداثاً، وإنَّما نحن كالظروف لها، وليس المحدث لها فى العبد الا اللهَ تعالى، كا لألوان وحركات الشجر، وجعلوا نسبتها للعبد مجازاً كنسبة الطول والقصر، وسوَّى فى ذلك بين المباشر والمتعدى، وقال ضِرار بن عمرو بل لها بنا تعلق من جهة الكسب، وإنْ كانت مخلوقة فينا من جهة الله تعالى، ولم يفرق بين المباشر والمتعدى، وبه قالت الأشعريه فى المباشر، وأمَّا المتعدى فالله منفرد به عندهم، قول ضرار حكاه فى القلائد والأساس عن النجارية، والكلابية، والاشعرية، وحفص الفرد، وأمَّا متأخروا الأشاعرة كالجوينى والغزَّالى

والرازى وأبي إسحاق، فقالوا بل لقادرية العبد تأثيرٌ فى إيجاد المفعول، خلى أنهم جعلوا القدرة موجبة للمقدور، فلزمهم الجبر.

***

المبحث الثاني

في بيان البراهين والحجج والأدلة على مقالتنا

فاعلم أنَّ العدلية اختلفوا هل العلم بأنَّا الموجدون لإفعالنا، ضروري أم إستدلالي؟.

فقال الأمير الحسين بن محمد عليه السلام وابو الحسين البصري وابن الملاحمي ومن تبعهم واختاره المقبلي: العلم بذلك ضروري بديهي يعلمه حتي الصبيان، وعليه بنيت المعاملة والمدح والذم والتعجب، وسائر الأمور المتفرعة التى لاتكون إلاَّمع صدور موجبها، عَمن مُدِح أوذُمَّ أوتُعُجِّب منه، والعلم بهذه الفروع معلوم بالإضطرار، فكيف باصلها؟

قال الأمير الحسين عليه السلام: اعلم أنَّ كون العبد فاعلاً لتصرفاته معلوم بالإضطرار، لايقدح في ثبوته الإنكار، فمنكره كمنكر كون دجلة في الأنهار، ونافيه كنافي ظلمة الليل وضياء النهار، وما هذا حاله لايحتاج الى نصب دلالة .أهـ .

وقال المقبلى بعد أنْ قرر هذا، هذا أمرٌ ضروري، وهذا هو الحق الذى لامرية فيه، إلاَّأنَّ لإدراكه مقدمة، وهي أن تفرد نفسك لله.

قال ابو الحسين: العلم بإنّا المحدثون لإفعالنا ضروري لامجال للشك فبه، لإنَّ العقلاء يعلمون بعقولهم حسن الأمر بها والنهى عنها، والترغيب والترهيب والمدح والذم، ويعللون ذلك بكونه فعله، وكل ذلك فرع على أنَّهم المحدثون لها، ومحال أن يُعْلَم الفرع ضرورة، والأصل استدلالاً.

وأمَّا القائلون بإنَّ العلم بهذه المسألة إستدلالي، فلهم حجج عقلية، وسمعية.

فالعقلية: كثيرة إلاَّ أنّا نذكر منها مايوضح المراد، **فنقول:**

الحجة الأولى

التفرقة الضرورية بين حركة الساقط، والصاعد، والمرتعش، والباطش، والحيوان، والجماد، وهذه الحجة أعترف بها الخصوم، من الأشاعرة وتعلقوا بالكسب.

الحجة الثانية

تعلق المدح والذم ونحوهما بالفاعل، من حيث أنَّه فاعل دون شكله ولونه وسوطه وسيفه.

قال المقبلي: وهذا ضرورى، ودان له كثيرٌ من الأشاعرة، وفرّوا إلى الكسب.

الحجة الثالثة

أنَّه يجب وقوع أفعالنا على مقتضى أحوالنا، فتوجد بحسب قصودنا ودواعينا ،وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا، فلولا أنَّها من أفعالنا لمَا وجب فيها ذلك، كما لايجب فى ألواننا وقصرنا وطولنا.

قال السيد مانكديم: وهذه الطريقة هي المعتمدة .أهـ .

وبعض أصحابنا يزيد بعد قوله وتنتفي بحسب كراهتنا وصارفنا مع سلامة الحال، تحقيقاً أو تقديراً وأراد بسلامة الحال، زوال المانع، وخلوص الداعي، من صارف يساويه، أو يزيد عليه، وخلوص الصارف من داعى يساويه، أو يزيد عليه، وأراد بالتحقيق فعل العالم المميز، وبالتقدير فعل الساهي والنائم، فإنَّهما لو كانا فى اليقظة والتنبه، لمَا وجد الفعل وانتفا، الاّ بحسب الداعي المحقق عند الجمهور.

واعلم أنَّ هذه الحجة قد أشتملت على أصلين لابد من بيانهما، وإقامة الحجة على كل واحدٍ منهما:

الأصل الأول

أنَّ هذه التصرفات يجب حصولها وانتفائها بحسب دواعينا، وصوارفنا، ودليله أنَّ أحدنا اذا دعاه الداعى الى القيام حصل منه القيام على طريقة واحدة، ووتيرة مستمرة، بحيث لايختلف الحال فيه، وكذلك لو دعاه الداعى الى الأكل بإنْ يكون جائعاً، وبين يديه مايشتهيه، وهذا يدل دلالة

واضحة على أنَّها موقوفة على دواعينا، وتقع بحسبها، وكما تقف على دواعينا، تقف على قصودنا، وآلاتنا، والأسباب الواقعه من جهتنا،ألاَترى أنَّ قولنا محمدٌ رسولُ اللَّهِ، لاينصرف إلى محمد بن عبدالله، دون غيره من المحمدين، إلا بإرادتنا، والكتابة الحسنة تقف على كمال ألآلة، فصح أنَّ حاجة هذه التصرفات إلينا، وتعلقها بنا، على الحد الذى ادعيناه.

وأمَّا الأصل الثانى

وهو أنَّها لو لم تكن من فعلنا لما وجبت فيها هذه القضية، فدليله أنَّها لوكانت من فعل الله تعالى لجرت مجري الصور والألوان والأمراض، وحركة المرتعش، ونحو ذلك مما علمنا أنَّ العلة فى تعذره أنّه لايقف على إختيارنا، بل يوجدوإنْ كرهناه ،ويُفْقَدوإنْ أردناه، وكذلك أفعال غيرنا، لم تقف على إختيارنا، فإنْ قيل ماأنكرتم أنْ يوجد الله أفعالكم عند قصودكم ودواعيكم بمجرى العادة؟.

قلنا: كل شيءٍ طريقه العادة يجوز إختلافه، فكنانجوز وقوعها وانتفائها، ولاصارف بإن تختلف العادة، كما فى الصحة والسقم وغيرها، ولو كانت كذلك لكنّانجد أنفسنا مدفوعة اليها، وخلافه معلوم، فهذه حجج العقل التى أردنا تحريرها وهي قاطعة .

أمَّا حُجَج السمع: فنأتي منها بما سنح إستظهاراً، وإنْ كان العلم بصحة السمع يتوقف على معرفة هذه المسألة، لأنَّ ذلك متوقف على العلم بإنَّ الله عدل حكيم، لايظهر المعجز على الكذَّابين.

فمن الحجج السمعية قول الله تعالى: ﴿**مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرحمن مِنْ تَفَاوت**﴾ [١] ونحوها، مما يقتضي نفي الإضطراب والإختلاف من جهة الحكمة، لأنَّه إمَّا أنْ ينفي التفاوت من جهة الخلقة، وهو باطل لحصوله، أومن جهة الحكمة، وهو المطلوب.

إذا ثبت هذا، لم يصح في أفعال العباد أنْ تكون من جهة الله تعالى لإشتمالها على التفاوت وغيره، منها قوله تعالى: ﴿**صُنْعَ الله الذي أتقن كلّ شيءٍ**﴾ [٢] بين الله أن أفعاله كلها متقنة والإتقان يتضمن الإحكام والحسن جميعاً حتى لوكان محكماً ولايكون حسناً لكان لايوصف بالإتقان ، ومعلوم أن في أفعال العباد مايشتمل على القبائح من كفرٍ وخَناء، وفحشٍ، وليس شيءٌ من ذلك متقناً فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها ومنها قوله تعالى: ﴿**ومامنع الناسَ أن يؤمنوا إذ جاءهم الهُدى**﴾[٣] فلو كان الإيمان من جهة الله بخلقه في العباد، لما كان لهذا الكلام معنى لأن للمكلف أن يحتج ويقول: لِمَ تخلق الإيمان فيَّ، وخلقت ضده؟. ومنها قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون باللّه وكُنتم أمواتاً فأحياكُمْ ...الآية**﴾ [٤] فلولا أنهم الذين عملوا الكفر وفعلوه، لما كان للتعجب بكيف معنى، ولما كان لنسبة الكفر إليهم بقوله تعالى: ﴿**تكفرون**﴾ معنى

---

(١) ٣ الملك

(٢) ٨٨ النمل

(٣) ٩٤ الإسراء

(٤) ٢٨ البقرة.

أيضاً، ومنها مثل قوله تعالى: ﴿**جزاءً بما كانوا يعملون**﴾ [1]، ﴿**يكسبون**﴾، ونحوهما.

وأعلم أن جميع القرآن يشهد بما قلنا، لأنه يتضمن المدح والذم والوعد والوعيد والثواب والعقاب وينسب الإحسان إلى فاعله، والإساءة إلى فاعلها، ومن تأمل عرف مكابرة الخصوم وتماديهم وعدم نظرهم، أو أنهم عرفوا الحق وعاندوه إستكباراً، فالله المستعان.

***

(١) ١٧ السجدة.

المبحث الثالث

فيما يلزم على مذهب الخصم من اللوازم الباطلة

التي تؤيد مذهب أهل العدل، وتبطل مذهب المخالف، وهي كثيرة جداً ولكنا نشير إلى زُبَدٍ منها:-

الإلزام الأول: أنه يلزمهم أن يكون الظلم والكذب والعبث كطول القامة وقصرها في عدم إستحقاق المدح والذم عليها البتة، وفي ذلك قبح بعثة الأنبياء صلوات الله عليهم وبطلان الشرائع، كما أنه لايجوز بعثة الأنبياء لدعاء الخلق إلى الخروج من صورهم وألوانهم، بل على مذهبهم يلزم إبطال فائدة كل إمام ومرشد وواعظ وداعي إلى الله تعالى من أول الدنيا إلى آخرها، ولاشك أن كل مذهب يؤدي إلى الباطل فهو باطل.

الإلزام الثاني: أنه يلزمهم قبح مجاهدة الكفار، لأن لهم أن يقولوا تجاهدوننا لأن الله خلق فينا الكفر أولأجل أنه لم يخلق فينا الإيمان، وكل ذلك بمنزلة مجاهدتنا على صورنا وألواننا.

الإلزام الثالث: قبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لنحو مامر.

الإلزام الرابع: أن تكون الحجة للكفار على الأنبياء، لأنهم يقولون للمرسل إليهم: تدعونا إلى الإسلام، ومن أرسلك إلينا أراد منا الكفر وجعلنا بحيث لايمكنا الإنفكاك عنه، وللكفار قطع المرسل إليهم من وجه آخر،لأنهم يقولون: إن كنت تدعونا إلى ما خلق الله فينا فإن ذلك ما لافائدة فيه، وإن

كنت تدعونا إلى ما لم يخلقه الله، فذلك ما لا نطيقه، وقد نَظَمَ هذا الإلـزام يهودي ذمي فقال:

أيا علمـــاء الديـــن ذَمِّـــيَ دينكـــم ... تحيـــر دلـوه لأوضـــح حجـــة
إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكـــم ... ولم يرضه مني فما وجه حيلتي
قضى بضلالي ثم قال ارْضَ بالقضاء ... فها أنا راضٍ بالذي فيه شُقوتـي
دعاني وسدَّ البابَ عنِّي فهـل إلـى ... دخولي سبيل بيِّنوا لي قصَّتـي
إذا شـاء ربـي الكـفـر منيَ شئتـه ... فهل أنا عاصٍ باتباع المـشيئـةِ
فإن كنت بالمـقـضيّ ياقـوم راضياً ... فربـيَ لايـرضـى بسوءِ بليّتـي
فيا علمـاء الديـن بالله أوضـحـوا ... جوابي وأشفـوا بالبـراهيـن علتي

وقد أجاب على هذا السؤال الإمـام المطهـر بـن محمدبـن المطهـر عليه السلام: فقال:

سـمعنا نـداء المستغيث المصـوّت ... إلـى علمـاء الديـن فـي كـل وجهـة
بصوتٍ فصيح مسمعٍ كـل عـاقلٍ ... ألا أشفوا جميعاً لـيْ هيـامي وعلتي
إذا ما قضى ربـي بكفـري بزعمكـم ... ولـمْ يرضَـهُ منـي فماوجـه حيلتـي
سـؤالُ امـرءٍ ذي همـة وشـهامة ... وبعـض ذكـاءٍ وانتبـاهٍ وفطنـةِ
على غـرة فـي القـوم منـه بزعمـهِ ... وزلـة جهـلٍ لاتقـاس بزلـةِ
أضـاف إلينـا مـا نديـن بنفيـه ... عـن اللـه فـي سـرِ وجهـرٍ وخفيـة
وأطلـق إطلاقـاً أعـمَّ بلفظـهِ ... أكـابر أهـل الديـن مـن كـل فرقـةِ
ومـاذاك إلا مذهـبٌ لعصابـةٍ ... تعـامت عـن الحـق المبيـن وضلـتِ

أضافوا إلى الرحمن قبح فعالهم ... لهم في خلال النظم أكبر شنعةِ
وحسبهمُ عاراً مقالك ملزماً ... فهل أنا عاصٍ بإتباع المشيئةِ
إذا شاء ربي الكفر منيَ شئته ... طوائف أهل الكفر من كل فرقةِ
وإن يتحاشى عن شناعة قولهم ... من الله علماً سابقاً في البريّةِ
على أننا لاننكر القول بالقضاءْ ... إلى الخلق طراً من أناسٍ وجنةِ
وأمراً بأفعال العبادة والتقى ... بأوضح برهانٍ وأظهرَ حجةِ
وهاك جواباً قامعاً كل شبهةٍ ... بأفعالهم خلقاً وإيجاب قدرةِ
إذا ما قضى ربّ العباد عليهم ... بوعد وإيعادٍ بنارٍ وجنة؟
فلِمْ بعث الرسل الكرام إليهم ... وليس الذي ينفي القبيح كمثبتِ
وكيف جواب الله للخلق إن أتَتْ ... تجادِلُهُ عن نفسها كلّ أمةِ
تقول إله الناس أنت وعدتنا ... مواعدَ صدقٍ في كتاب وسنةِ
فإنك لاترضى حكومة جائر ... ولا تظلمَنَّ الخلق مثقال ذرّةِ
وجاءت براهين العقول شواهداً ... بأنك ذو جود وعدلٍ وحكمةِ
ففيمَ تعذبنا وأنت إلا هنا ... قضيت علينا كل كفرٍ وفتنةِ

...إلخ، وهذا الإلزام من اليهودي قد حكاه المقبلي في الأبحاث المسددة وحكى جواب إبن تيمية عنه وبين عوار إبن تيمية في ذلك الجواب، وإنما أستوفيناه وسقنا جواب الإمام لتمام الفائدة.

الإلزام الخامس: أنه يلزمهم التسوية بين الرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم وإبليس ـ لعنه الله ـ لأن الرسول يدعوهم إلى خلاف ما أراده الله منهم كما أن إبليس يدعوهم إلى ذلك بل يكون الرسول أسوأ حالاً من إبليس ـ لعنه

الله ـ لأن إبليس يدعوهم إلى ما اراده الله منهم بزعمهم والرسول يدعوهم إلى خلافه، وكل مذهب يؤدي إلى هذا فناهيك به فساداً.

الإلزام السادس: أن مذهبهم يؤدي إلى الإغراء بالمعاصي وترك التوبة لأن أحد شرائط التوبة الإعتراف، وقولك اذاتبت تبت،وإذا كانت المعاصي من فعل الله تعالى فلا يتصور من العبد الإعتراف.

***

مناظرة الإمام الهادي عليه السلام والنقوي

ولمَّا دخل الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين صلوات الله عليه صنعاء إجتمع علماء المجبرة وهم كثيرون وأختاروا لمناظرته عالمهم الكبير **النقوي** وحضروا الإجتماع.

فقال النقوي: ماتقول يا سيدي في المعاصي؟

فأجاب الهادي عليه السلام: ومن العاصي؟

فانقطع النقوي ولم يحرْ جواباً. فلامه أصحابه، فقال: إنْ قلت: الله كفرتُ، وإن قلتُ: العبد، خرجت عن مذهبي.

فـــوائـــد

أما الفوائد الموعود بها فأقول:ـ

الفائدة الأولى

تكرر ذكر الدَّاعي، والمرجِّح، والصّارف، ونحن مبينوها: **فالمرجح**: هو ما يرجح الفعل على الترك والعكس.

والداعي: هو الباعث على الفعل وهو قسمان: داعي حكمة، وداعي حاجة.

فداعي الحكمة: هو العلم أو الظن بأن في الفعل أو الترك منفعة أو ترك مضرة عنه.

وأمَّا داعي الحاجة: فهو علم الفاعل أو ظنه أنَّ له في الفعل منفعة، أو دفع مضرة عنه، أو عن من يحب، وقد يسمى داعي الحاجة إلجاء وذلك حيث لايقاومه صارف، والصارف هو العلم، أو الإعتقاد، أو الظن بأن عليه في الفعل مضرة أو فوت منفعة عنه، أو عن من يحب وعلى هذا فالمرجّح يشمل الباعث.

الفائدة الثانية

سبق ذكر العلم الضروري والإستدلالي في معرض الإستدلال على أفعال العباد وبيان ذلك يما فصله الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام قال: الفرق بين العلم النظري والضروري واضح بَيِّنٌ، فإنّ العاقل يعلم الضرورية من غير إعتبار نظر ولا إعمال فكر، والنظري لابد فيه من العناية بإستحضار مقدماته وترتيبها على وجه صحيح وحراستها من الغلط.إهـ.

وظاهر كلام أصحابنا ـ كما هو مقرر في المنهاج وشرحه المعراج وغيرهما: أن العلم الضروري يكون مفعولاً فينا بغير إختيارنا كالعلم بقبح الظلم ونحوه.

الفائدة الثالثة

في القدرة، ذهب جهم بن صفوان ومتابعوه إلى نفي قدرة العبد، وقال: لا قادر إلا الله تعالى، وقالت العدلية وأكثر المجبرة: بإثباتها للعبد، ثم اختلفوا، فقالت العدلية: لها ثلاثة أحكام:

الأول: أنها متقدمة على المقدور وجوباً وأقله بوقت.

الثاني: أنها غير موجبة لمقدورها، بل إنما يوجد بها على جهة الإختيار.

الثالث: أنها صالحة للضدين ووجود أحدهما دون الآخر بإختيار القادر ليس إلا.

قالوا: وهذه الثلاثة الأحكام متلازمة، فيلزم من القول بأحدهم القول بالآخرين، وذهبت النجارية: إلى العكس فيجعلونها مقارنة موجبة غير صالحة للضدين.

أدلة قولنا: أما كونها متقدمة على مقدورها، فنقول: لو كانت مقارنة لما تعلق الفعل بالقادر، لعدم وجود قدرته على الفعل وبعد وجود الفعل لا إختيار له فيه، فلا تعلق للفعل بفاعله، بل إنما يكون تعلقه بفاعل القدرة.

أمَّا دليل كونها غير موجبة، فنقول: إنها لو أوجبت مقدورها لزم أمران:

أحدهما: أن لايتعلق الفعل بالقادر، ولاينسب إليه، بل إنما يتعلق بفاعل القدرة لأنها موجبة، وفاعل السبب فاعل المسبب وكون القادر محلاً للسبب غير موجب كما في حركة الشجرة فإنها تنسب إلى فاعل التحرك فيها لا إليها نفسها إلا على سبيل المجاز.

وثانيهما: أنه يلزمهم ألا يكون الكافر قادراً على الإيمان لعدم وجوده منه وهو مكلف به قطعاً، وقد تقدم في الإلزامات نحو هذا، ودليل أنها صالحة للضدين: أن نقول: أنها لو لم تصلح للضدين لأمكن أحدنا أن يمشي يميناً أميالاً وفراسخ، ولايمكن أن يمشي يساراً شبراً واحداً، لأن حركته يميناً ضد حركته يساراً.

الفائدة الرابعة

في إبطال الكسب فنقول قد نفسر الكسب لغة أنه إيقاع الفعل لجلب نفع أو دفع ضرر ومنه سميت الحرف مكاسب والطيور المخصوصة كواسب وعلى هذا يحمل ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿**جزاءً بما كانوا يكسبون**﴾ [1] أما كسب المجبرة فهو من الإسماء التي لامسمى لها والخيالات التي ليس لها حقيقة ولا وجود كطفر النظام وغيره، وإنما لجأت المجبرة إلى القول به عند ضيق الخناق وسبيلنا أن نبين أولاً أنه غير معقول في نفسه فضلاً عن أن نشتغل بإبطاله ولم يزل فرسان الكلام من علماء العدل والتوحيد يطالبون الخصوم بإظهار معنى الكسب فما حصلوا منه على محصول ولو كان له حقيقة أو وجود لأظهروه ولكان واضحاً لهم ولغيرهم

(١) ٩٥ التوبة

ونحن نقدم طريقة قاطعة، فنقول أخبرونا عن الكسب أشيء هو أم لاشيء إن قلتم لاشيء فهو الذي نريد لأنه غير معقول وإن قلتم هو شيء قلنا أقديم هو فما وجه نسبته إلى العبد ومدحه وذمه وإثابته ومعاقبته عليه، وإن قلتم محدث فهل تفرد الله بإحداثه فما وجه إضافته إلى العبد أم تفرد به العبد فقد تركتم مذهبكم وأثبتم أن العبد محدثاً للفعل أم أحدثه الله واكتسبه العبد فيعود السؤال، وأما أن يقتصر على الفعل وينفي منه الكسب من أول وهلة وهذا دليل عقلي قاطع لامناص لهم منه ولا مخرج إلا بإبطال الكسب والرجوع إلى الحق وبتمام هذا تم الجواب عن مسألة أفعال العباد، وإن كنت أحب التوسع فيها والإيضاح لما يتعلق بها ودفع بعض الشبه لأنها في هذا الزمان كثيرة الدوران والحاجة لمعرفتها والعلم بها وبأدلتها من فروض الأعيان ولكنه ترجح الإكتفاء بما قد حررناه خوفاً من التطويل الممل ونسأل الله الهداية.

***

الجواب عن مسألة الرؤية

أمَّا الجواب عن مسألة الرؤية، فأقول: أنَّ مسألة الرؤية فرع على مسألة كون الله جل جلاله لايشبه الأشياء من الأجسام والأعراض وإنه تعالى غير متحيز ولا ذي مكان ولا تصح عليه الحاجة لأنه الحي الذي ليس بمحتاج وقد تقرر بالدلالة القاطعة أن الرؤية لاتصح إلا على الأجسام والأعراض، فمسألة الرؤية فرع على هذا أي مترتبة على ما ذكرنا .

ونقول أنَّ مسألة الرؤية قد كثر فيها الخلاف فأما المجسمة فهم يزعمون أن لله صورة تحل الأماكن وأنه ذو جوارح والخلاف لايتحقق بيننا وبينهم فى الرؤية، إنَّما الخلاف يعود بيننا فيما أثبتوه من التشبيه لله تعالى بالاجسام فنحن نفينا ذلك ونزهنا الله تعالى عن مشابهة الاجسام، وهم أثبتوا ذلك مع إعترافهم لنا أنه تعالى لولم يكن جسماً لما صحت رؤيته ومع اعترافنا لهم أنه لوكان جسماً لصحت رؤيته. وإنَّما يتحقق الخلاف بيننا وبين ألاشاعره الذين لايكيفون الرؤية ،إذا عرفت ذلك فنحن موردون للادله على ماذهبنا اليه من نفى رؤيته تعالى فى الدنيا والآخره فنقول لنا أدله عقليه وسمعيه وهذه المسأله مما يستدل عليها بالسمع على أصولنا وأُصول المعتزلة لان صحة السمع لايقف عليها، وكل مسألة لانقف عليها صحت السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن، وأصحابنا والمعتزلة يستدلون على هذه المسألة بدليلين: هما دليل المقابلة ،ودليل الموانع.

أمَّا دليل المقابلة: فهو أنَّ الأبصار لاترى إلاَّماكان مقابلاً كالجسم أو حالاً فى المقابل، كاللون أو فى حكم المقابل ،كالوجه فى المرآه فانه ليس

مقابلاً ولاحالاً فى المقابل، ولكنه فى حكم المقابل لإنَّ الله تعالى لايصح أن يكون مقابلاً ولا حالاً فى مقابل ،ولافى حكم المقابل ، لإنَّ ذلك جسم أوعرض، وقد تقرر أنَّه تعالى ليس بجسم ولاعرض فلا تصح رؤيته تعالى بحال.

أمَّا دليل الموانع: فتحريره انَّه لوكان البارى سبحانه يُرى بحال من الاحوال لوجب أن نراه الآن، لإنَّ الحواس سليمة والموانع مرتفعة،وهو دليل مبنى على أصلين:

الأصل الأول: قوله لو كان الباري سبحانه يُرى فى حال من الأحوال لوجب أنْ نراه الآن، الخ , وتصحيحه يحصل بحصول ثلاثه شروط وكلها قد حصلت وهى أنَّ الحواس سليمة والموانع مرتفعة والبارى تعالى موجود، أمَّا كون الحواس سليمة فمعلوم أنَّ أحدنا على الصفه التى يرى المرئيات معها وهي سلامة حاسة البصر ،أمَّا كون الموانع مرتفعة فالموانع ثمانية هى الحجاب الكثيف، والقرب المفرط،والبعد المفرط ،وكون المرئى لطيف الجسم كالجوهر ورقيقه كالملائكة، وكونه غير مقابل للرائى، وكونه حالاً فى غيره، والثامن فُقد الضياء المناسب للعين كالظلمة، والذى يدل على إرتفاعها انَّهالاتصح إلاَّ فى الأجسام والله ليس بجسم، وأمَّا أنَّ البارى موجود فمعلوم بالأدلة القاطعة وقد كملت الثلاثة الشروط وصح الأصل الأول.

وأمَّا الأصل الثاني :وهو قولنا أنا لانراه الآن فذلك معلوم ولامنازعه فيه فصح أن الله تعالى لايرى في الدنيا ولا فى الاخره هذاهو دليل العقل وأما

دليل السمع فقوله تعالى: ﴿**لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**﴾ [1] ووجه الاستدلال با لآية الكريمة من وجهين:

الأول: أنَّه تعالى نفى أن تدركه الأبصار نفياً عاماً شاملاً لجميع الأبصار ولجميع أوقات الدنيا والآخرة ، فاقتضى ذلك العموم والشمول لجميع الأفراد فى الطرفين الأشخاص والأوقات، يبين ذلك أنَّ حرف النفي إذا دخل على الفعل المضارع نفاه على سبيل الإطلاق من دون تقييد بوقت دون وقت وكذلك آلة التعريف إذا دخلت على إسم الجمع أفادت العموم لجميع أفراده وهذا لاينكره الخصوم.

الثاني: أنَّ الله تعالى تمدح بنفي إدراك الأبصار له وذلك تمدح راجع إلى ذاته وكل تمدح راجع إلى الذات فإثبات نقيضه نقص والله تعالى لايجوز عليه النقص وهذا الدليل مبني على أربعة أصول.

الأول: أنَّه تعالى تمدح بنفي إدراك الأبصار لها.

الثاني: أنه تمدح راجع إلى ذاته.

الثالث: أن كل تمدح راجع إلى الذات فإثبات نقيضه نقص.

الرابع: أن النقص على الله تعالى لايجوز.

أما الأصل الأول: فلا خلاف أن الآية واردة مورد المدح له تعالى لأن أول الكلام مدح وهو قوله تعالى:﴿ **بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد**

---

(١) ١٠٣ الأنعام

ولم يكن له صاحبة﴾ [١]، وآخره مدح أيضاً فيجب أن يكون المتوسط مدحاً وهو قوله تعالى: ﴿**لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار..**﴾ [٢] والألزم أن يتوسط ما ليس بمدح بين أوصاف المدح وهو مستهجن في اللغة العربية ولا يصح ذلك في كلام الحكيم والخصوم لاينكرون هذا ولكنهم زعموا أن وجه التمدح في ذلك من حيث أنها لاتحيط به الأبصار إلاَّ من حيث أنَّها تدركه وتراه، وقد أجاب أصحابنا بإنَّ الإحاطة ليست بمعنى الإدراك لافي حقيقة اللغة ولا في مجازها،فيقولون السور أحاط بالمدينة ولا يقولون أدركها .

توضيح لما سبق: وهو أن نقول أنَّ الله سبحانه قد تمدح بنفي الصاحبة والولد كما تمدح بأنه لاتدركه الأبصار فلو صح واحد من الثلاثة لكان نقصاً ولا يكون نفيه مدحاً إلا إذا كان الممدوح قادراً على فعله كالتمدح بنفي الظلم والعبث والكذب.

الأصل الثاني: أن ذلك التمدح راجعٌ إلى ذاته ونعني بذلك أن هذا التمدح مرجعه نفي وصف يتعلق بذاته من حيث أنه تعالى لايرى بالأبصار فصار كالوصف بانه لا يمثل ولايكيف ولايطعم ولا تأخذه سنة ولا نوم وليس من باب التمدح بأمر راجع إلى فعله ككونه لا يظلم ولا يظهر على غيبه أحداً، والفرق بينهما أن ما كان راجعاً إلى الذات فلا يصح نقيضه بأي حال وما كان مرجع التمدح به إلى الفعل فإنه قد يصح نقيضه ولذلك صح الإستثناء

---

(١) ١١٧ البقرة

(٢) ١٠٣الأنعام

في قوله تعالى: ﴿ **إلاَّ مَنْ أرتضى من رسول...**﴾ [١] بخلاف التمدح الراجع إلى الذات فلا يصح الإستثناء منه ولا غيره سواء كان نفياً نحو لا تدركه الأبصار أو إثباتاً كوصفه بأنه عالم وقادر ونحوهما.

وأمَّا الأصل الثالث: وهو أنَّ كل تمدح راجع إلى الذات فإثبات نقيضه نقص فذلك معلوم عند العقلاء.

وأمَّا الأصل الرابع: وهو أن الله تعالى لا يجوز عليه النقص فذلك معلوم بالأدلة القاطعة وهو إجماع.

ومن الأدلة على عدم جواز الرؤية قوله تعالى لموسى لمَّا سأله الرؤية بقوله:﴿ **ربِ أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن أنظر إلى الجبل فإن أستقر مكانه فسوف تراني**﴾ [٢] ووجه الإستدلال بها أن لن في لغة العرب موضوعة للنفي المؤبد مالم تقيد بما يرفع التأبيد كما حكاه الله تعالى عن مريم عليها السلام: ﴿**فلن أكلم اليوم أنسياً**﴾ [٣] فلولا أنها قيدت نفي تكليمها بذكر اليوم لأقتضى النفي المؤبد كما في قوله تعالى: ﴿**لن يخلقوا ذباباً**﴾ [٤] و﴿**لن ينال الله لحومها**﴾ [٥] و﴿**ولن تنالوا البر**﴾[٦] و﴿**لن تغني**

---

(١) ٢٧ الجن

(٢) ١٤٣ الأعراف

(٣) ٢٦ مريم

(٤) ٧٣ الحج

(٥) ٣٧ الحج

(٦) ٩٢ آل عمران

عنهم أموالهم ولا أولادهم...﴾ [١] وقد نفى الله تعالى الرؤية عن موسى عليه السلام بلفظة: (لن) ولم يقيده فاقتضى التأبيد ثم أكد نفي الرؤية بأن علقها بشرط مستحيل حصوله وهو ان يكون الجبل مستقراً حال جعله دكاً أي مدكوكاً مصدر بمعنى إسم المفعول والدك هو الدق فجعله سبحانه مدكوكاً أي مسوى بالأرض وجعل الرؤية معلقة بأن يراه مستقراً جبلاً على حالته الأولى في حالة جعله دكاً وقيل إن دكاً بمعنى متحركاً إذا دكت الأرض دكاً أي تحركت فيكون أيضاً مما علق بالمحال وما علق بالمحال فهو محال لأن إستقرار الجبل حال تحركه محال لأنه جمع بين النقيضين من حيث إن الإستقرار الذي هو السكون نقيض الحركة فإجتماعهما في حالة واحدة محال وما تعلق بالمحال فهو محال كما في قوله تعالى في حق الكفار:﴿**ولايدخلون الجنةحتى يلج الجمل في سم الخياط**﴾ [٢]

إعتراض قالوا: لو كانت رؤيته سبحانه مستحيلة لما سألها موسى عليه السلام، لاسيما وهو أعلم الناس بالله تعالى.

وجوابه: أنَّه لمَّا اكثر قومه التعنت وقالوا :﴿**أرنا الله جهرة**﴾ [٣] ولم يقتنعوا بالأدلة العقلية على إثبات الصانع وعدم تجسيمه وأنه لايشبه الأشياء ولا تجوز عليه الرؤية ونحوها حتى علقوا إيمانهم بالصانع وما يترتب عليه من نبوة موسى عليه السلام وسائر ما جاء به على رؤيته تعالى وقالوا :﴿**لن**

---

(١) ٩٠ آل عمران.

(٢) ٤٠ الأعراف.

(٣) ٣٥ النساء.

نؤمن لك حتى نرى الله جهرة﴾ [١] فأراد موسى عليه السلام أن ينضم إلى أدلة العقل دليل سمعي ينقطع عنده حجاجهم ويذهب معه لجاجهم، وسلك في طلب ذلك الدليل أبلغ مسلك ليكون أبلغ وأقطع لمحاجتهم بأن أسند الرؤية إلى نفسه ليعلموا أنه إذا منعها مع كونه كليم الله وحبيبه فهم بالمنع أولى بخلاف مالوا أسندها إليهم لبقي الشغب معهم ومع غيرهم وإنما قلنا أن موسى عليه السلام لم يسأل الرؤية لنفسه لدليلين.

الأول: ماحكاه الله تعالى في قصص قومه من قوله تعالى خطاباً لنبينا محمد صلى اللّه عليه وآله وسلم: ﴿**يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سئلوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾** [٢] فقضت هذه الآية أن سؤال أهل الكتاب الرؤية أمر فظيع وإعتقاده قبيح شنيع وأنه أشنع في القبح من سؤالهم لنبينا محمد صلى اللّه عليه وآله وسلم أن ينزل عليهم كتاباً غير القرآن لأنه كفر بلا ريب فكيف بما هو أكبر إثماً واغرق ظلماً لذلك عقب هذه الجملة بقوله عز وجل:﴿**فأخذتهم الصاعقة بظلمهم﴾** [٣] وقرنها بالفاء التي تفيد التعقيب و التسبيب لأخذ الصاعقة إيَّاهم حتى هلكوا وماتوا من حينهم، وسمى ما طلبوه ظلماً وأي ظلم، أن الشرك لظلم عظيم وإذا كان إعتقاد الرؤية وطلبها أكبر من سؤال كتاب غير القرآن وسبباً لهلاك من طلبها أو أعتقدها وتسميته طالما وجب أن ننزِّه موسى عليه السلام عنها، لأنه لو سألها لنفسه وشاركهم في إعتقاد جوازها

---

(١) ٥٥ البقرة.

(٢) ١٥٣ النساء.

(٣) نفس الآية.

لصعق معهم ولكان ظالماً مثلهم، وذلك مما يجب أن ننزه عنه الأنبياء عليهم السلام، وإنّما قلنا أنه لو سألها لنفسه لصعق معهم ولكان ظالماً مثلهم لأنه يكون حينئذٍ قد شاركهم في السبب والعلة توجب الإشتراك في الحكم وهذا واضح.....

الدليل الثاني: على أنَّهُ عليه السلام إنَّما طلبها لقومه، أنَّ المخالف مسلِّمٌ لنا أنَّ الرؤيةَ لا تجوز على الله تعالى في الدنيا، والسؤال وقع لطلبها في الدنيا، فأمَّا أنْ يكون سألها وهو عالم أنَّها لا تجوز على الله تعالى وذلك طلب ما لاَ يجوز، وموسى عليه السلام معصوم، ويجب تنزيهه عن مثل ذلك، وإمَّا أنْ يكون طلبها وهو غير عالم أنَّها لا تجوز على الله تعالى في الدنيا، وذلك جهلٌ شديدٌ وحاشاه عن كِلاَ الأمرين، وهوكليم الله وصفيه لقد برَّأه الله مما قالوا، وكان عند الله وجيهاً. فصح أنَّ الله لا يُرَى في دنيا ولا آخرة.

***

الأدلة من السنة على عدم الرؤية

ولنا أدلة من السنة تشهد بما قلنا، منها:

ما أخرجه أبوالقاسم الكعبي بسنده عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى اللّه عليه وآله وسلم أنَّه **قال:** ((إنَّكم لنْ تروا الله في دنيا ولا آخرة)) وقد أخرجه الفقيه حُميد الشهيد ـ رحمه الله ـ بلفظ ((إعلموا)) وأخرج الرامهرمزي والحاكم أبو سعيد عن سمرة بن جندب أن رجلاً سأل رسول الله صلى اللّه عليه وآله وسلم هل نَرىربَنا في الآخرة ؟

فانتفض، ثم سقط فالتصق بالأرض، وقال:((لايراهُ أحدٌ ولاينبغي لأحدٍ أنْ يراه))،وأخرج البخاري والترمذي والحاكم أبوسعيد عن عائشة أنَّها سُئلت هل رأى محمد ربه؟.

قالت: ياهذا لقد قفَ شعري مما قلت ثلاثاً، من حدثكهن فقد أعظم الفرية على الله،من قال أنَّ محمداً رأى ربه، والله لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار .. ألخ. إنتهى ما أردنا إيراده من الأدلة.

***

شبه الخصوم وإجاباتنا عليها

وَلْنُشِرْ إلى بعض الشبه التى تعلق بها الخصوم واعلم أنَّهم تعلقوا بشبهٍ منها: قوله تعالى: ﴿**وجوهٌ يومئذٍ ناظرةٌ**﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إنّهم عن رَبهم يومئذٍ لمحجوبون**﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿**للذين أحسنوا الحسنى وزياده**﴾ [٣] وبما رووه من الحديث: ((**سترون ربكم** .. الخ)).

والجواب عن هذه الشبه: أمَّا الآية الأولى والثانية فنقول: إنَّ ذلك من مجاز الحذف، وهو كثيرٌ في القرآن الكريم، وفى لغة العرب، فقوله تعالى: ﴿**إلى ربها ناظرة**﴾ أي الى ثواب ربها، وقوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ إنّهم عن ربهم**﴾ أي عن ثواب ربهم ومثل هذا: ﴿**واسألِ القريةَ**﴾ [٤] أى أهل القرية، ﴿**وجاء ربك** ﴾ [٥] أى أمر ربك.

أمَّا قوله تعالى: ﴿**للذين أحسنوا الحسنى وزيادة**﴾ فقد فسر الخصوم الزيادة بالرؤية، وليس ذلك بصحيح، لأنَّ ألزيادة لاتكون إلاَّ من جنس المزيد عليه، ولأنَّ علماء العدل والتوحيد قد فسروا الزيادة بغير الرؤية، فليس تفسير الخصم أولى بالإتّباع من تفسيرنا.

---

(١) ٢٢القيآمة.

(٢) ١٥ المطففين.

(٣) ٢٦ يونس.

(٤) ٨٢ يوسف.

(٥) ٢٢ الفجر.

فإن قال الخصم: إنَّ تفسيرهم مروي عن النبى صلى اللّه عليه وآله وسلم، عارضناهم بمثل ما قالوه، بأنَّ تفسيرنا مرفوعٌ إليه صلى اللّه عليه وآله وسلم، وكيفما قالوا قلنا.

أمَّا الحديث: فلا يصح الإستدلال به لإنَّه آحادي، والمسألة قطعية أصولية، وهذا على التنزل، وإلاَّ فهو غير صحيح، لجرح راويه بما هو محرّرٌ فى مواضعه، لأنَّ قيساً الراوي ممن أظهر العداء والبغض لعلي عليهِ السّلام، وهو لايحبه إلاَّمؤمن، ولايبغضه إلاَّمنافق، وإنْ صحّ من طريق أُخرى، فهو مؤول كما صرح بذلك بعض العدلية.

أمَّا ما قعقع به السيد العلامه محمد إبن ابراهيم الوزير فى بعض مؤلفاته، من روايات أحاديث الرؤية والقول بها عن بعض أهل البيت نقلاً عن الجامع الكافى وغيره، فقد كنتُ إستشكلت ذلك أيام الطلب فسألت فيه شيخى العلامة القاضى محمد بن يحيى مرغم رحمه الله، فأجاب بجوابٍ طويل خلاصته: أنَّ من رووا عنه، إمَّا مكذوب عليه كمن ذكره من أكابر آل محمد، وإمَّا غير مقبول فى نفسه كقيس بن حازم وغيره من أمثاله، ولأنَّ كل دليل خالف العقل والقطعى من النقل فيُردُّ وإن بلغ رواته مابلغوا.

هذا معنى كلامه، ومن أحبَّ الزيادة فى هذا المبحث ففى مطولات كتب الأصول مايكفي ويشفى.

أمَّا قول ضرار بن عمرو: أنَّ الله تعالى يُرى بحاسةٍ سادسة.

فقوله هذا مخالف لما عليه العقلاء، فإنَّ الله تعالى قد أجرى العادة أن لاتُرى المرئيات إلاَّ بالبصر، ولاتُشَمّ المشمومات إلاَّ بحاسةِ الشم،

والمطعومات كذلك... وإلى آخر الحواس، فلا تعقل رؤية مرئيٍ بغير حاسة البصر، هذا من جهة إختلال كلامه؛ مع أنَّ الأدلة السابقة تُبطل قوله:

ضِرار بن عمرٍو إنَّما ضرّ نفسهُ فلا كان قولاً من ضرارٍ فتى عمرو

***

أمَّا الجواب عن مسألة الإستواء

في الآيـة الكريمـة: ﴿**الرحمـن علـى العـرش إسـتوى**﴾ [١] فهـذه المسـألة، والمسألة التي بعدهـا ـ وهـو مـا ورد فـي القـرآن الكريـم مـن ذكـر الوجـه والعيـن... إلـخ ـ فقـد جَمَعـتُ هـاتين المسـألتين وأجبـتُ عـن الإشـكالين وجمعت بينهما لكونهما توأمتين.

فأقول وبالله التوفيق: إعلم وفقني الله وإياك أنَّ القرآن الكريم مشتمل علـى الحقيقة والمجاز، ولانحتاج إلى تقرير هذا إستغناءً بما قد قرّرَهُ علماء البيان وجهابذة الأصولين، أمَّـا مـن أنكـر وقـوع المجـاز فـي القـرآن فهـو معـاند وجاحد لما قد علم من مثل قوله تعالى: ﴿**واخفض لهما جنـاح الـذلِ مـن الرحمة**﴾ [٢] وقوله: ﴿**واسأل القرية**﴾ [٣] وغير ذلك مما يطول.

---

(١) ٥ طـه

(٢) ٢٤ الإسراء.

(٣) ٨٢ يوسف

وأول ما نبتدي به: قول الله جل جلاله: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ **فنقول**: إنَّ الإستواء في لغة العرب يطلق على معان كثيرة منها: الركوب قال تعالى: ﴿**فإذا أستويتَ أنتَ ومن معكَ على الفلك.... الآية**﴾ [١] معناها: إذا ركبت، والإستقرار قال تعالى: ﴿**واستوت على الجودي**﴾ [٢] أي إستقرّت والجودي جبل بالموصل، والقصد: قال تعالى: ﴿**ثم استوى إلى السماء**﴾ [٣] أي قصد. قاله إبن عباس، وإتمام الشباب: قال تعالى: ﴿**ولما بلغ أشده واستوى**﴾ [٤] والإعتدال: يقال إستوى كذا وكذا أي إعتدلا، وتساوي الأجزاء المؤلفة: يقال استوى الحائط والخشبة، وبمعنى الإنتصاب يقال أستوى فلان قائماً أي إنتصب، وبمعنى الإستيلاء قال الشاعر:ـ

قد استوى بشرٌ على العراقِ من غير سفكٍ لدمٍ مهراقِ

إذا عرفت هذا، فاعلم أن اللفظة المشتركة يجب حملها على جميع معانيها الغير الممتنعة، عند تجردها عن القرينة وهنا أكثر المعاني ممتنعة عقلاً وسمعاً، لأن الركوب، والإستقرار، وإتمام الشباب، والإعتدال، وإستواء الأجزاء وغيرها، من خواص الأجسام والله تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا يصلح هنا من معاني الإستواء إلا الإستيلاء، فيكون معنى الآية الكريمة: الرحمن على العرش استولى.

---

(١) ٢٨ المؤمنون.

(٢) ٤٤ هود

(٣) ١١ فصلت

(٤) ١٤ القصص.

ونتبع ذلك بمعاني العرش لغة لتتم بذلك الفائدة:

فالعرش: بمعنى السرير قال الله تعالى: ﴿**ولها عرش عظيم**﴾ [١].

والبناء: قال تعالى: ﴿**خاوية على عروشها**﴾ [٢] قال بعض المفسرين خالية عن أهلِها على ما فيها من البناء، وكل ما يستظل به، يقال: خيم القوم وعرشوا ومنه عرش الكَرْم، قال الله تعالى: ﴿**هو الذي أنشأ جنّات معروشات**﴾ [٣] ويطلق على السقف: قال الله تعالى: ﴿**وكأين من قرية أهلكناها فهي خاويةٌ على عروشها**﴾ [٤] أي على سقوفها، والسلطان والملك قال زهير:-

تداركتما عبساً وقد ثُلَّ عرشها وذبيان قد زلّت بأقدامها النعل

وقال آخر:-

ولوْ هلكت تركت الناس في وهل بعد الجميع وصار العرش إكساراً

إذا عرفت معاني العرش، فاعلم أنه لايصلح أن يفسر العرش في الآية الكريمة إلا بالمعنى الأخير، وهو السلطان والملك، فيكون المعنى: الرحمن على الملك استولى، والمعنى: أنه سبحانه لما خلق السموات والأرض استوى على ملكه، أي إستولى على ملكه بالقهر والقدرة والسلطان، فسبحانه من

---

(١) ٣٢ النمل.

(٢) ٢٥٩ البقرة.

(٣) ١٤١ الأنعام

(٤) ٢٥٩ البقرة.

حكيم مقدر عليم وتنزه عما يقوله المبطلون من الإستواء، كما يستوي أحدنا على سريره، فما أشنعها من مقالة.

ونتبع ذلك بالكلام على الكرسي في قوله تعالى: ﴿**وسعَ كُرسِيّهُ السَّمواتِ والأرض**﴾ [1] فاعلم أن الكرسي في لغة العرب يطلق على العلم، قال الهذلي:

ولا تكرّسَ علم الغيب مخلوق

أي ما تعلم، وقال غيره:ـ

تَحِفُّ بهم بيض الوجوه وعصبة كراسيّ بالأحداث حين تنوب

أي أهل علوم، ومنه قيل للصحيفة كراسة، قال في شرح الأساس: قال في البلغة: وروي عن جعفر بن محمد الصادق عن آبائه عليهم السلام في تأويل قوله تعالى: ﴿**وسعَ كُرْسِيُّهُ السَّمواتِ والأرضَ**﴾ وسعَ علمه السموات والأرض. إهـ.

وللإمام الهادي يحيى ابن الحسين عليهم السلام (كتاب العرش والكرسي) في الإحتجاج على أنّ الكرسي هو العلم، فيه علم جم يطالعه من أحب الرجوع إليه.

---

(١) ٢٥٥ البقرة.

وأما قوله تعالى: ﴿**كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهه**﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿**إنّما نطعمكم لوجه الله**﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿ **إلاَّ ابتغاءَ وجهِ ربِّهِ الأعلى**﴾ [٣] ، فنقول: إنه قد علم بالأدلة القطعية عقلاً وسمعاً أن الله تعالى ليس بجسم ولا عرض، وأنه ليس بذي جارِحَةٍ، فلا حجة لأهل التجسيم بهذه الآيات، لأن الآية الأولى لو حملت على جارحة مخصوصة لفسد المعنى، لأنه يصير أنه يهلك ما سوى الوجه وهذا مما لا يقولون به ولا يتلزمونه، لأنه كفر.

فلم يبقَ إلا أن يكون الوجه بمعنى الذات، ويكون معنى الآية: كل شيء هالك إلا هو، لأنه يعبر في لغة العرب بالوجه عن الذات كما يقال هذا وجه الرأي ووجه الصواب، أي الرأي وهو الصواب، وقد بين الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم عليهم السلام معاني الوجه في كتاب (المسترشد في مجموعِهِ)، ومعنى قوله تعالى: ﴿**إلاَّ إبتغاءَ وجه ربه الأعلى**﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**إنما نطعمكُمْ لوجهِ اللّه**﴾ ، أيْ إلا إبتغاء ثواب الله ورضوانه، وأما قوله تعالى: ﴿**يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله**﴾ [٤]، فالجنب يعبّرُ به عن العضو المخصوص، ويعبّرُ به عن الأمر، فمعناها: ياحسرتى على ما فرطت في أمر الله. قال الشاعر:ـ

خليلي كُفَّا واذكرا الله في جنبي ... فقد قلتما في غير إثم ولا ذنب

---

(١) ٨٨ القصص

(٢) ٩ الإنسان

(٣) ٢٠ الليل.

(٤) ٥٦ الزمر

وقد فسرها بعض العلماء بالطاعة، أي في طاعة الله كما يقال: ما نالني في جنب فلان فهو راحة، أي في طاعته، وعن ابن عباس أن معناها: في ذات الله وحقه وأمره، قال ابن دريد في مقصورته ـ وهو من علماء اللغة الناقلين لها الموثوق بهم فيها:

فكلما لاقيته مغتفرٌ في جنب ما أسأره سخط النوى

وعن مجاهد: في أمر الله، وقيل: في قربه وجواره، ومنه الصاحب بالجنب أي بالقرب، وأما قوله تعالى: ﴿**بل يداه مبسوطتان**﴾[1] ونحوهما مما فيه ذكر اليد، فاعلم أن اليد تُطلَقُ في اللغة على الجارحة المخصوصة وعلى القدرة والقوة، قال الشاعر:

إذا ما رايةٌ رُفِعَت لمجدٍ تلقّاهَا عُرابة باليمين

وقال عروة:

فقالوا هداك الله والله ما بنا بما حملت منه الضلوع يدان

وقال الغنوي:

إذا ما رأيت المرء يشعب أمره شعب العصا ويلجّ في العصيان
فاعمد لما تعلوا فمالك بالذي لاتستطع من الأمور يدانِ

(١) ٦٤ المائدة

وبمعنى النعمة: يقال لفلان على فلان يد، أي نعمة، وقد بطل بالأدلة القاطعة أن يكون سبحانه جسماً أو عرضاً، والجارحة المخصوصة لاتصح عليه، لأن ذلك تجسيم فلم يبق إلا أن تكون الآية بمعنى النعمة والتثنية لنعم الدنيا ونعم الآخرة، ومعنى قوله تعالى: ﴿ **لما خلقت بيديّ**﴾ [١] أي بقدرتي ومعنى قوله: ﴿**والسموات مطويات بيمينه**﴾ [٢] أي بقوته.

وأما قوله تعالى: ﴿**تجري بأعيننا**﴾ فقال الإمام القاسم بن محمد عليهِ السّلام: هي من باب المشاكلة لكلمة العين المقدرة وهي الجارحة الخاطرة بذهن السامع لما كان لا يتم حفظ مثلها لأحد في الشاهد إلا بمتابعة أبصارها بالعين الجارحة. إهـ معنى كلامه.

والمعنى في الآية: ﴿ **تجري بأعيننا**﴾ [٣] أي بعلمنا، وعن الحسن أنه قال: تجري بأعيننا ، أي بأمرنا، وقيل بحفظنا وحراستنا، ومثلها قوله تعالى: ﴿ولتصنع على عيني﴾ [٤] أي على علمي، ومثلها قوله تعالى: ﴿**فإنك بأعيننا**﴾ [٥] أي في كلايتنا وحفظنا .

واعلم أن المشاكلة المذكورة عند أهل البيان هي: ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً، فالأول كقول الشاعر:

---

(١) ٥٧ ص

(٢) ٦٧ الزمر

٣٣ ١٤ القمر

(٤) ٣٩ طـــــه

(٥) ٤٨ ألطور

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلتُ اطبخوا لي جبةً وقميصاً

أي خيطوا لي، فعبّر عنه بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة طبخ الطعام، ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿**صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة**﴾ [1] وهي مصدر مؤكدٌ لآمنا بالله أي بتطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس لما كانت النصارى تصبغ أولادها بماءٍ يسمونه المعمودية، ويقولون أنه طهرة لهم، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله، للمشاكلة.

ومنها قوله تعالى: ﴿**تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك**﴾ [2]. قال جار الله ـ رحمه الله ـ والمعنى: تعلم معلومي ولا أعلم معلومك ولكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة وهي من فصيح الكلام. إهـ.

وقد أتينا على جملة من الآيات المتشابهة التي تردّ إلى المحكم والله الموفق.

أما الجواب عن مسألة (هل الأرض كروية أم مسطحة)؟

فالذي عليه أكثر علماء الفلك كما نقله الصواف عنهم أن الأرض كروية، وللصواف هذا رسالة مستقلة مطبوعة ردّ فيها على ابن باز في فتواه في هذه المسألة، وقد نقل فتواه حرفياً وردّ عليه وتوسع في النقولات، وهذه المسألة لا يوجب الجهل بها نقصاً في دين المسلم، إذْ لم نكلّف علمها وسواءً قلنا الأرض مسطحة، أم قلنا أنها كروية ففي ذلك دلالة على الصانع المختار لدقة الصنعة وإحكامها التي لا تكون إلا من عالم قدير:

---

(١) ١٣٨ البقرة

(٢) ١١٦ المائدة

مَنْ طوَّل الأيَّام عندَ مصيفِهَا وأتتْ قصاراً في فصولِ شتائه

وفي طلوع القمرَيْن وغروبهما، وتقدير سيرهما، وفي النجوم الثوابت والمعالم والرواجم من الحكمة البالغة ما لا يحيط به وصف الواصف، قال تعالى: ﴿**إنَّ في خلقِ السَّمواتِ والأرضَ وإختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولي الألباب**﴾[1]

(١) ١٩٠ آل عمران.

وهذا أوان فراغنا مما أردناه من الجواب والحمد لله ربّ الأرباب ومسبب الأسباب، جعله الله تعالى وسيلة لنا إلى نيل الثواب ونفع به كافة الإخوان والأصحاب، وصلى الله على محمد وعلى آله الطاهرين والحمد لله رب العالمين.

وكان الإنتهاء من تحريره في الليلة المباركة ليلة إحدى وعشرين من شهر شوال عام ١٤٠٦هجرية.

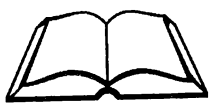

فهرس

الموضوع **الصفحة**

المقدمة..... ١
خلاصة المسائل إجمالاً شعراً..... ٢
خلاصة المسائل نثراً..... ٣
جواب المسألة الأولى (مسألة العنصر)..... ٤
جواب المسألة الثانية (مسألة عالم)..... ٥
فائدة لها تعلق بماسبق..... ١٠
جواب عن مسألة أفعال العباد..... ١٠
المقدمة الثانية: في بيان كونه تعالى عدلاً..... ١٢

تنبيه..... ١٣
بعض الأدلة العقلية والنقلية على أنه تعالى لايفعل القبيح..... ١٣
المقدمة الثالثة في بيان كون أفعال العباد منهم..... ١٦
المبحث الأول في ذكر الخلاف..... ١٧
المبحث الثاني في بيان البراهين والحجج والأدلة على مقالتنا ١٨
الأدلة العقلية..... ١٩
الأصل الأول..... ١٩
الأصل الثاني..... ٢٠
حجج السمع..... ٢١
المبحث الثالث فيما يلزم على مذهب الخصم من اللوازم.... ٢٤
جواب الإمام المطهر بن محمد المطهر..... ٢٥
مناظرة الإمام الهادي (ع) والنقوي..... ٢٧
فوائد..... ٢٨
الفائدة الأولى، والفائدة الثانية ، والفائدة الثالثة..... ٢٩
الفائدة الرابعة..... ٣٠
الجواب على مسألة الرؤية..... ٣٢
دليل المقابلة..... ٣٢

دليل الموانع..... ٣٣
توضيح لما سبق..... ٣٥
إعتراض وجواب..... ٣٧
الأدلة من السنة على عدم الرؤية..... ٤٠
قول ضرار بن عمرو أن الله يرى بحاسة سادسة..... ٤٢
الجواب على مسألة الإستواء..... ٤٣
معاني العرش لغةً..... ٤٥
الجواب على مسألة هل الأرض كروية أم لا؟..... ٥٠